افول نجم السادات وتوقعات صحفية بسقوطه

الطريق الذي قاد السادات مصر اليه، بنكوصه عن الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية التي تحققت ابان حكم الرئيس عبد الناصر، هو طريق مسدود.

وقد وصلت الاوضاع في مصر الى درجة من السوء بحيث لم تستطع حتى المفترض ان تتعاطف مع سياسته الا ان توجه النقد اليها.

ونقدم فيما يلي مقال جريدة "صندي تايمز" اللندنية الذي كتبه الصحفي المعروف ديليب هيرو في عدد ٧٨.٤.٣٠ بعنوان "افول نجم السادات":

"خلال النقاش الذي اجراه مجلس الشعب المصري حول النقص في الخبز صاح عضو المعارضة الشيخ عاشور نصر: "ان هذا المجلس مهزلة، واعضاءه دمى". وانهى قوله بالهتاف "فليسقط الرئيس".

وقد ادى ذلك الى طرد الشيخ من مجلس الشعب ولكن الدوائر السياسية حسنة الاطلاع تقول ان كلام الشيخ قد ابهج العديد من اعضاء المجلس بمن فيهم بعض المنتمين الى الاتحاد الاشتراكي العربي اما حزب الشيخ نصر فقد اصر على ان الشيخ لم يخرج ابدا عن حقه الدستوري."

وثمة علامة اخرى من المؤشرات هذه الايام: فان الاعلانات السياسية الوحيدة التي تشاهد على الجدران في الضواحي العمالية هي تلك التي تحث على قراءة جريدة "الاهالي" وهي الجريدة الاسبوعية اليسارية التي تعارض السادات. ولا يعني ذلك ان جريدة "الاهالي" بحاجة الى الاعلان عنها. فان الـ ١٠٠ الف نسخة التي تطبعها الجريدة تنفذ من الاسواق خلال ساعات من صدورها صباح كل اربعاء كما ان العديد من هذه النسخ يعاد بيعها.

وكان نشر خبر صغير في "الاهالي" حول عقد اجتماع جماهيري في مقر حزب التجمع الوطني التقدمي اليساري كافيا ليجح الشارع الذي يقع فيه مقر الحزب في ميدان سليمان باشا بالجماهير الغفيرة.

ورغم ان موضوع الاجتماع كان الوضع السياسي الراهن فقد تركزت معظم الخطابات على النقص في الخبز والقطاني والبصل وبروز ما اسماه الخطباء بـ "البرجوازية الجديدة" وكانت الروح السائدة سواء في كلمات الخطباء او المستمعين وببساطة واضحة، معادية للسادات.

تجربة للقوة

قبل يومين منيت حكومة السادات بهزيمة رمزية في محاولتها لتجربة قواها بين الصحفيين الذين يعتبرون قطاعا هاما جدا في المجتمع لكونهم ادوات للترويج لسياسة الحكومة. وقد فشل على حمدي الجمال، مرشح الحكومة لمركز نقيب الصحفيين في الحصول على اغلبية عادية في عملية الاقتراع الاولى وفاز في الاقتراع الثاني بفارق ٦١ صوتا فقط على منافسة جلال الدين الحمامصي مرشح حزب الاحرار.

توجد مؤشرات على تدهور شعبية السادات ولكن من الصعب تقدير مدى هذه المعارضة فحرية التعبير والاجتماع مراقبة بشدة وتتلاعب الحكومة بشكل منهجي بالمعلومات.

لقد اخبرني صحفي كبير في صحيفة الاهرام شبه الرسمية ان كل يوم يمر يشهد امورا جديدة تدل على ان الامور تفلت من ايدي السادات، وقال الصحفي: "ان مبادرته السلمية قد تلاشت تماما كجدول مياه يصب في رمال الصحراء. وتتجاوز سياسة الانفتاح الاقتصادي كل الحدود منزلة الضرر بالصناعة المصرية، مسببة التضخم النقدي ومفيده الاغنياء على حساب الفقراء".

ولكن هذا الصحفي قام بعد ذلك لينشر على ملايين القراء في عكس ما اسر به الي. فهو يكتب ان مبادرة السادات قد نسخت المجتمع الاسرائيلي، وكسبت عطف الشعب الاميركي الى جانب العرب، وان سياسة الانفتاح الاقتصادي الساداتية تسير في الاتجاه الصحيح رغم انها ستحتاج الى وقت اطول قبل ان تشعر الجماهير بنتائجها.

واقول انني احتجت الى اسبوع لكي اكتشف ان معدل التضخم النقدي في السنة يبلغ ما بين ٢٠ - ٣٠ بالمئة.

ان المسؤول الرئيسي عن هذه الاوضاع هو السادات نفسه. انه رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يملك جميع الصحف الرئيسية ودور النشر وله السلطة الوحيدة في اعطاء الرخص للنشر. وهو يعين رئيس ونصف اعضاء مجلس الادارة في دور النشر الرئيسية وله علاقات شخصية قوية مع محرري الصحف اليومية الثلاث: الاهرام، الاخبار والجمهورية التي توزع حوالي ٥ر١ مليون نسخة.

ومن اجل عدم ترك اي شيء للصدف تقوم وزارة الاعلام ما بين الساعة العاشرة والحادية عشرة من صباح كل يوم بارسال نشرة الى كل الصحف تبين الاشياء التي يجب ان تنشر وتلك التي يحظر نشرها.. كما يقوم طاقم اخر من وزارة الاعلام بمراقبة سير الراديو والتلفزيون.

وابان زيارة السادات للقدس سلطت وسائل الاعلام الضوء على السادات بشكل لم تفعله مع عبد الناصر نفسه. وكانت تبشر بان السلام والازدهار سيكونان في متناول اليد نتيجة جرأة السادات التي لم يسبق لها مثيل. وقد بينت نتائج استطلاع جرى في القاهرة في كانون اول الماضي ان ٩٠ بالمئة يعتقدون ان زيارة السادات للقدس ستجلب السلام، بينما عبر ٣٠ بالمئة عن قناعتهم بانها ستؤدي الى تحسين اوضاعهم الاقتصادية.

ولكن ها قد انصرمت اربعة اشهر ولا زال السلام بعيدا كما كان في السابق وكذلك الازدهار الاقتصادي. وتعاني اقسام كبيرة من المجتمع من النتائج السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي، ومن الغاء نظام الرقابة على الاسعار الذي وضع خلال فترة عبد الناصر، ومن فقدان الحق في الاضراب.

قال لي احد المسؤولون النقابيين: " منذ احداث كانون ثان من العام الماضي الغت حكومة السادات تدريجيا وبهدوء كثير من المساعدات (السوبسيديا) ولم يعد باستطاعة العمال ان يفعلوا شيئا حيال ذلك. فالعمال خائفون بسبب التعديلات الدستورية التي مرت بعد الاحداث والتي تنص على فرض عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة للذين يشاركون في اضرابات او مظاهرات"

وفي الوقت الذي تخنق فيه المطالب المشروعة للعمال واناس العمل المأجور بمثل هذه التهديدات الواضحة فإن طبقة المستفيدين من الوكلاء والمضاربين والمستوردين والوسطاء يترعرعون نتيجة سياسة الاستيراد الليبرالية التي هي جزء من سياسة الانفتاح الاقتصادي .

لقد جذبت سياسة الانفتاح الاقتصادي رؤوس الاموال الاجنبية من دول الخليج بشكل اساسي. ولم توظف هذه الاموال في الصناعة، بل في القطاع المصرفي والعقارات والنشاطات الكمالية: الفنادق وتجارة السياحة والشقق الفاخرة. وقد زاد ذلك من تفاقم ازمة السكن في القاهرة المتأزمة اصلا وكشف عن عدد من الفضائح في هذا المجال. واكثر هذه الفضائح انتشارا هي خطة شركة تلال الاهرام القاضية بتحويل اراضي قرب الاهرامات الى منطقة سكنية لكبار الاغنياء. وقد قوبلت هذه الخطة بالادانة الشديدة من قبل الجمهور ورجال السياسة على حد سواء.

سياسة ذات ثلاثة محاور

بغض النظر عن عدم قدرة السادات او عدم رغبته باتخاذ اجراءات لمعالجة الوضع - او بممارسة صلاحيات ديكتاتورية مطلقة - فيبدو انه يسير على سياسة ذات محاور ثلاثة من اجل حماية مواقعه:

الاول: استخدام وسائل الاعلام من اجل تطمين الشعب بان خطوات يجري اتخاذها من اجل تخفيض الاسعار وللقضاء على النواقص.

ثانيا تعزيز اجهزة الامن بحيث يضمن عدم تكرار الاحداث الدامية التي وقعت في كانون ثاني ٧٧.

الثالث: اللجوء الى وسائل الاعلام واجهزة الامن لنشر التصورات عن استمرار شعبيته

ففي الاسابيع الاخيرة ركزت اجهزة الدعاية الموجهة بعناية على وزير التموين الذي قام بجولة على المخابز والاسواق ليحث اصحاب الدكاكين على عدم رفع الاسعار.

وشهدت الاسابيع الماضية ايضا تزايد في نشاط اجهزة الاستخبارات في تسجيل المكالمات التليفونية للصحفيين الاجانب، وفي اللجوء الى الضغط على الموظفين في تلك المكاتب من اجل الحصول على نسخ من البرقيات التي يرسلها هؤلاء الصحفيون بواسطة اجهزة التلكس الخاصة بهم وتفتيش سلال النفايات العائدة لمثقفين راديكاليين ونقابيين مشكوك فيهم.

ان ايفاد ثلاثة الاف من رجال الامن الى جنوب مصر لمرافقة السادات في جولته يهدف بالاضافة الى المحافظة على حياته، الى تامين نواة اساسية من المصفقين والمهللين له.

وهذه بالتاكيد هي اساليب انسان لا يشعر بالاطمئنان في المقعد الذي يحتله، يفكر احيانا بالاستقالة ويصلي احيانا اخرى من اجل حدوث معجزة، ولكنه خائف دائما من ان ينتقل الشعار الذي هتف به الشيخ عاشور نصر "ليسقط الرئيس" الى حناجر الملايين من المصريين.

تطورات جديدة في اثيوبيا

انتهت الحكومة الثورية في اثيوبيا من اعداد مواز نتها الجديدة للعام الحالي، ويبلغ مجموع النفقات في هذه الموازنة ١٦٠٠ مليون دولار اثيوبي (الدولار الاميركي يساوي ٢ر٠٧

والامر البارز في الموازنة هو ان قطاعات الزراعة والمواصلات والتعليم تحتل حصة الاسد في باب النفقات. ورغم الاوضاع العسكرية الشاذة التي تجابهها اثيوبيا والتي تتطلب توجيه نفقات كبيرة لميزانية الدفاع فان الحكومة لم تخصص سوى ٣٤٥ مليون دولار او ما يعادل ٥ر١٢ بالمئة من مجمل النفقات للاغراض العسكرية.

ان تركيز الحكومة الاثيوبية على تطوير الزراعة والمواصلات والتعليم له ما يبرره وسيلعب دورا

فالزراعة هي احد الموارد الرئيسية للدخل القومي في البلاد. وتشكل احدى فروعها، زراعة القهوة، موردا اساسيا. فان خمس السكان يعملون في انتاج القهوة. وقد باعت اثيوبيا سنة ٧٧ من القهوة بمبلغ ٢٧٠ مليون دولار وهذا ما يشكل ٧٠ بالمئة من صادرات اثيوبيا.

وتقديرا لاهمية القهوة الاستثنائية للاقتصاد الاثيوبي فقد دعت سلطة تطوير تسويق القهوة والشاي في اثيوبيا - وهي مؤسسة حكومية - دعت الى زيادة انتاج وبيع القهوة بحيث تصبح اكبر

وتتضح اهمية تطوير خطوط المواصلات من حقيقة ان ٦٠ بالمئة من تجارة اثيوبيا تنقل عبر خط سكة حديد اديس ابابا - جيبوتي. وقد تعرض هذا الخط الى عمليات تقطيع وتخريب قامت بها العناصر اليمينية المعادية للثورة في الداخل.

ان تطوير المواصلات وبناء الطرق الحديثة سيساعد في ربط مراكز الانتاج - وخاصة الزراعي - بمراكز التسويق مما سيدفع الاقتصاد الاثيوبي دفعات قوية الى الامام.

لا شك ان اثيوبيا تواجه صعوبات اقتصادية ناجمة عن الحرب مع الصومال ولكن هذه الصعوبات ستتذلل بالعمل الدؤوب للجماهير الاثيوبية الكادحة ونظامها التقدمي وبالعمل على حل المشكلة الارتيرية حلا يتجاوب مع مصلحة الحركة الثورية في كل من اثيوبيا وارتيريا وبالاعتماد على

فضيحة جديدة في السعودية بطلها النائب الثاني للملك

واشنطن - تنظر المحاكم الامريكية في الدعوى التي اقامها السمسار حبيب محمد ضد شركة ريثورن الامريكية ودعوى اخرى اقامها المدعي العام الامريكي ضد نفس الشركة بعدم نشرها المبالغ المدفوعة "لتسهيل" الصفقات.

ويقول محمد حبيب انه اتفق مع الامير عبد الله وزير الدفاع السعودي على ان يكون الوسيط بين وارة الدفاع السعودية وشركة ريثورن الامريكية. ومقابل ذلك يدفع محمد حبيب ٨٠ بالمئة من العمولة التي يقبضها من صفقات هو بـ ٢٠ بالمئة...

ويظهر فحوى الدعوى ان الامير لم يكتف بـ ٨٠ بالمئة .... فرتب مع الشركة طريقة يقبض راسا من الشركة دون حاجة للوسيط حبيب....

ويطالب محمد حبيب شركة ريثورن بمبلغ ١٥ مليون دولار عمولته من صفقة صواريخ هوك التي باعتها الشركة لوزارة الدفاع السعودية.

وبهذا يكون الوزير السعودي قد سرق مبلغ ٩٠ مليون دولار من صفقة واحدة من ميزانية دولته دون ان يعتبر سارقا ويتعرض لقطع يده